أثر الشمول المالي على الفقر في كينيا منذ عام ٢٠٠٥

أ/ أحمد علي حسن علي

مُلَخّص:

يتمثل الهدف الرئيسي من هذا البحث في التعرف على أثر الشمول المالي في كينيا على معدلات الفقر، وذلك من خلال التعرف على تطور مؤشرات الشمول المالي الخاصة بكينيا خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٩)، واستخدام أسلوب الاقتصاد القياسي؛ لتحقيق هذا الهدف.

تُشير نتائج الدراسة إلى أن كينيا قد استطاعت تحقيق قدر متميز من الشمول المالي خلال فترة الدراسة، وقد جاءت نتائج النموذج القياسي لتدعم ذلك؛ حيث جاءت النتائج لتشير أن هناك علاقة عكسية بين متغير ماكينات الصراف الآلي (ATMS) والفقر، وتشير النتائج أيضًا إلى أن هناك علاقة طردية بين متغير المقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من البالغين (BCB) ومتغير الفقر (PR)؛ أمّا بالنسبة لمتغير عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف من السكان (CBB)، فقد جاء على علاقة عكسية مع متغير الفقر (PR)، فضلًا عن أن هناك علاقة عكسية بين عدد المودعين في البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من السكان (DCB) ومتغير الفقر(PR).

Summary:

The main objective of this research is to identify the impact of financial inclusion in Kenya on poverty rates, by identifying the development of financial inclusion indicators for Kenya during the period (2005-2019), by using econometric analysis to achieve this objective.

The results of the study indicate that Kenya was able to achieve an outstanding amount of financial inclusion during the study period, and the results of the standard model came to support this. Where the results came to indicate that there is an inverse relationship between the automated teller machine (ATMS) variable and poverty, and the results also indicate that there is a direct relationship between the variable of commercial bank borrowers per 1000 adults (BCB) and the poverty variable (PR). As for the variable number of commercial bank branches per 100 thousand population (CBB)), it has an inverse relationship with the poverty variable (PR), in addition to the fact that there is an inverse relationship between the number of depositors in commercial banks per 1000 population (DCB) and the poverty variable (PR).

مقدمة

كان للاعتراف المتنامي على المستوى الأكاديمي والبحثي والتجريبي بأن الوصول إلى الخدمات المالية يُحد من الفقر ويدعم عملية التنمية الشاملة والمستدامة دورًا هامًا في أن يُصبح الشمول المالي موضوعًا هامًا للنقاشات الاقتصادية بين صانعي السياسات في مختلف البلدان ومنظمات التنمية الدولية هذا من ناحية، ومواجهة الأمية المالية من ناحية أخرى.

ويرتبط الشمول المالي بشكلٍ وثيق بأهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals، والمعروفة اختصارًا بـ (SDGs)، وذلك عن طريق قيام الوسطاء الماليين بتقديم التمويل للشركات المختلفة خاصةً عندما يكون هناك هيكل قوي للسوق؛ ومن ثم يُمكن أن تُحفز هذه العملية من معدلات النمو وتُسرع من وتيرة عملية التنمية الاقتصادية.

وبالنسبة للدول الأفريقية ووضعها فيما يتعلق بالشمول المالي، فيُمكن القول بأن هناك إصلاحات حقيقية في النظام المالي قد بدأت في العديد من دول أفريقيا جنوب الصحراء منذ بداية الألفية الثالثة، وعلى الرغم من ذلك تشير إحصائيات البنك الدولي عام ٢٠١٧ إلا أن من يملكون حسابات مصرفية من هم فوق ١٥ سنة لا يتعدى ٣٤% فقط في دول أفريقيا جنوب الصحراء، وعلى الرغم أيضًا من صعوبة إنكار أن هناك دول أفريقية مثل كينيا وجنوب أفريقيا استطاعت أن تقوم بالكثير من الخطوات الإيجابية تجاه الشمول المالي إلا أن الإحصائيات والواقع يشير إلى أن هناك العديد من الدول الأفريقية التي لم تُدرك بعد أهمية الشمول المالي خاصة فيما يتعلق بأثر الشمول المالي على خفض معدلات الفقر وتقليل التفاوت في توزيع الدخول.

أهمية الدراسة

يُمكن حصر فوائد الشمول المالي على أكثر من مستوى، فعلى مستوى الفرد يعني تطبيق الشمول المالي أن كل فئات المجتمع تكون لديهم فرص مناسبة لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن؛ كما يُسهّل توفير الخدمات المالية أمور الحياة اليومية، فضلًا عن أن الشمول المالي يهتم بشرائح كبيرة في المجتمع، وخاصة الشرائح المُهمشّة التي لا تجد منتجات مالية رسمية تناسب احتياجاتها؛ مما يؤدي لارتفاع مستوي المعيشة، وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي للأفراد وللدولة.

وعلى المستوى الكلي، يُعد الشمول المالي سببًا هامًا للنمو الاقتصادي وتخفيض معدلات الفقر، فالحالة الاقتصادية للدولة بشكلٍ عام لن تتحسن في ظل وجود عدد كبير من الأفراد والمؤسسات مُستبعدين ماليًا من القطاع المالي الرسمي، ولا يستطيعون الاستفادة من الخدمات المالية المُقدمة من المؤسسات المالية.

ويتضح الأمر جليًّا عند الحديث عن كينيا؛ إذ تمكنت أن تُخفض نسبة الأفراد الذين يعيشون على أقل من ٢ دولار يوميًّا من ٣٣,٣% عام ٢٠٠٥ إلى ٢٨,٤% عام ٢٠١٥؛ وتُرجع العديد من الدراسات والتقارير الصادرة عن مؤسسات دولية ذلك إلى استخدام النقود الإلكترونية والاتجاه للشمول المالي.

إشكالية الدراسة

تُعد كينيا الأكثر شمولًا ماليًّا من بين دول القارة؛ ويرجع ذلك إلى استخدام خدمات المحمول في المعاملات التجارية، وعلى الرغم من ذلك لم تقم خدمات المحمول بحل المشكلات المتعلقة بدمج الأفراد في النظام المالي بشكل نهائي؛ حيث تفوق قيمة المعاملات اليومية بين البنوك في كينيا ٧٠٠ مرة حجم المعاملات التي يتم إجراؤها من خلال شبكة M - PESA، بالإضافة إلى أنه لا تزال هناك نسبة من السكان لا يمتلكون حسابات مصرفية.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الشمول المالي في كينيا على معدلات الفقر، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف؛ ستقوم الدراسة بتناول مفهوم الشمول المالي وأبعاده، ووضعه في كينيا، والسياسات المُتبعة بها؛ لرفع درجة الشمول المالي.

تساؤلات الدراسة

أ- ما هو الشمول المالي؟ وما هي أبعاده؟

ب- ما هو واقع الشمول المالي في كينيا؟

ت- إلى أي مدى يساهم الشمول المالي في تخفيض معدلات الفقر في كينيا؟

ث- ما هي الصعوبات والتحديات التي تواجه كينيا لإدماج الأفراد ماليًّا ضمن القطاع المالي الرسمي؟ وما هي السياسات المُتبعة للتغلب على هذه الصعوبات؟

فروض الدراسة

يتمثل فرض الدراسة في: "إن الاتجاه نحو الشمول المالي يُخفض معدلات الفقر في كينيا"

الإطار المكاني والزماني للدراسة

أ- <u>الإطار المكاني:</u>

لقد قامت الدراسة باختيار كينيا كحالة للدراسة؛ ويعود السبب الرئيسي لقيام الدراسة باختيار كينيا باعتبارها الدولة الأولى من حيث الشمول المالي في القارة الأفريقية، كما أنها الدولة الأولى

أيضًا في استخدام النقود الإلكترونية، وذلك وفقًا لعدد من التقارير الاقتصادية سواء المحلية أو الأجنبية المختصة في هذا الشأن.

ب- الإطار الزماني:

لقد قامت الدراسة باختيار سنة ٢٠٠٥ كبداية للدراسة؛ ويرجع ذلك لمجموعة من الأمور الهامة بالنسبة لكينيا؛ فبالنسبة لدولة كينيا شهد عام ٢٠٠٥ بداية إطلاق الخدمات المالية الإسلامية والتي استطاعت أن تخدم أكثر من ١٠% من سكان كينيا؛ إذ لم يكن هؤلاء يُمكنهم الاستفادة من البنوك العادية؛ لعدم توافق خدماتها مع الشريعة الإسلامية؛ وبالتالي ساعدت هذه الخطوة كثيرًا في تحقيق الشمول المالي.

بالإضافة إلى ما سبق، يُعرف عام ٢٠٠٥ بالسنة الدولية للائتمانات متناهية الصغر؛ إذ انضمت ١٠١ دولة إلى الجهود العالمية لبناء قطاعات مالية شاملة؛ بهدف خلق فرص مالية للأشخاص ذوي الدخل المنخفض في العالم، وكان من ضمن هذه الدول كينيا، بالإضافة إلى أن أكثر من ٦٠ دولة من إجمالي ١٠١ دولة قد أنشأت لجانًا وطنية لتعزيز وتسهيل التمويل الأصغر، وكان من بين هذه الدول أيضًا كينيا.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة أسلوب الاقتصاد القياسي؛ لاختبار مدى أثر الشمول المالي على الفقر في كينيا، وقد تم استخدام طريقة المُربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير النموذج، وقد تم الاعتماد على نموذج انحدار متعدد يتكون من متغير تابع، بالإضافة إلى أربعة متغيرات مستقلة، وقد اتخذ النموذج الذي تم الاعتماد عليه الشكل التالي:

$$\mu PR = B_0 + \beta_1 CBB + \beta_2 DCB + \beta_3 BCB + \beta_4 ATM +$$

حيث:

PR: نسبة الفقر عند خط الفقر الوطني، وهو مقياس مُعبر عن الفقر أكثر من متوسط نصيب الفرد من الناتج

CBB: عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف من البالغين

DCB: عدد المودعين في البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من البالغين

BCB: عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من البالغين

ATM: عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف من البالغين

$B_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3$ and β_4: معلمات النموذج

μ: حد الخطأ العشوائي

أولًا: مفهوم الشمول المالي

لقد تم تعريف الشمول المالي من جانب العديد من المؤسسات الدولية، ويمكن عرض أبرز هذه التعريفات فيما يلي:

- تعريف صندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء:

يُشير الشمول المالي إلى: "تمتع الأفراد أو الشركات بما فيهم الأفراد ذوى الدخل المنخفض والشركات الصغيرة باستخدام الحسابات المصرفية، وسهولة الوصول إلى الخدمات المالية المتعددة من ادخار واقتراض ومدفوعات وتأمين وتحويلات ... إلخ، وذلك بجودة عالية وتكلفة مناسبة"، وذلك وفقًا للتقرير المشترك للمؤسستين والصادر عام ٢٠١٧، والذي جاء بعنوان قياس الشمول المالي في العالم العربي(١).

- تعريف مجموعة العشرين (G20) وتحالف الشمول المالي Alliance for Financial Inclusion (AFI)*(٢):

يُعرّف الشمول المالي وفقًا لتحالف الشمول المالي ومجموعة العشرين على أنه: "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وما يشتمل عليها من فئات مهمشة وميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تناسب احتياجاتها، وأن تُقدم لهم بشكلٍ عادل وبشفافية وبتكاليف معقولة"(٣).

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development (OECD):

يُعرّف الشمول المالي من جانب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، والخاضعة للرقابة في وقتٍ مناسب بتكلفةٍ مناسبة وبشكلٍ كافٍ، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات المالية من قِبل شرائح المجتمع المختلفة، ومن خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشتمل على التوعية والتثقيف المالي؛ بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاقتصادي والاجتماعي"(٤).

---

١) جلال الدين بن رجب: **دراسة حول احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠١٨)، ص٢

٢) تحالف الشمول المالي هو شبكة من واضعي سياسات الشمول المالي مقرها الرئيسي في كوالالمبور– ماليزيا، وقد تأسست عام ٢٠٠٨، كمشروع ممول من مؤسسة بيل وميليندا غيتس Melinda Gates & Bill، وبدعم من هيئة المعونة الأسترالية.

٣) محمد محمد أحمد باغه: "مدخل استراتيجي لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالي"، **مجلة المدير الناجح** (القاهرة: جمعية إدارة الأعمال العربية، العدد ١٦١، ٢٠١٨)، ص ١٤

٤) محمد محمد أحمد باغه، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٤

- تعريف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (Consultative Group to Assist the Poor) (CGAP):

تُعرّف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الشمول المالي على أنه: "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكلٍ فعال، وضرورة تقديم تلك الخدمات المالية بمسئولية وبشكلٍ مُستدام في بيئة منظمة تنظيمًا جيدًا"(١).

ثانيًا: أبعاد الشمول المالي

لقد قام تحالف الشمول المالي بمُناقشة أبعاد الشمول المالي في مؤتمر كابوس عام ٢٠١٢، كما قام بتأسيس رابطة عمل لبيانات الشمول المالي، وقد تم التوصل من خلال ذلك إلى أن الشمول المالي له ثلاثة أبعاد رئيسية وهي: سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، وتعزيز جودة الخدمات المالية، وفيما يلي مُناقشة لكل بُعد من هذه الأبعاد بشيء من التفصيل:

البُعد الأول: الوصول إلى الخدمات المالية (Access Dimension)

يُشير هذا البعد إلى القدرة على استخدام المنتجات المالية والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، ويتم الاعتماد على العوائق الخاصة بفتح واستخدام الحسابات مثل التكلفة ومدى قرب أو بعد هذه الخدمات المصرفية عن العملاء؛ وذلك من أجل تحديد مستويات الوصول المالي، ويُمكن قياس هذا البُعد من خلال عدد من المؤشرات الفرعية هي(٢):

أ. عدد العملاء لكل ١٠٠٠ كيلو متر مربع.

ب. عدد نقاط الوصول على مستوى الدولة ككل لكل ١٠٠٠٠ من البالغين، مُقسمة حسب الوحدة الإدارية والنوع.

ج. النسبة المئوية للوحدات الإدارية مع نقطة وصول واحدة على الأقل.

د. النسبة المئوية لكل السكان الذين يعيشون في وحدات إدارية مع نقطة وصول واحدة على الأقل.

البُعد الثاني: استخدام الخدمات المالية (Usage Dimension)

يُشير هذا البُعد إلى مدى قيام العملاء باستخدام الخدمات المالية المُقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، ويتطلب معرفة حجم استخدام الخدمات المالية جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر

---

١) **نفسه**

٢) ماهر عبد المجيد ثلجي: أثر الشمول المالي على خطر الائتمان في البنوك التجارية الأردنية، **رسالة ماجستير غير منشورة** (إربد: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة اليرموك، ٢٠١٩)، ص ١٣

استخدام تلك الخدمات عبر فترة زمنية معينة، ويُمكن قياس هذا البُعد من خلال عدد من المؤشرات الفرعية هي[١]:

أ. نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.

ب. نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.

ج. عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.

د. عدد حملة وثائق التأمين لكل ١٠٠٠ من البالغين.

هـ. عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.

و. نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.

ز. نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.

ح. نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكلٍ دائم ومتواتر.

ط. نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات.

ي. عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

ك. عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع مالية محلية أو دولية.

البُعد الثالث: جودة الخدمات المالية (Quality Dimension)

تُمثل عملية وضع مؤشرات خاصة بقياس بُعد الجودة تحدٍ كبير في حد ذاته؛ وذلك لعدة أسباب، أولها: انتقال مفهوم الشمول المالي إلى جداول أعمال الدول النامية، وثانيها: أن مشكلة عدم الوصول للخدمات المالية تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام المصرفي والعوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، وثالثها: أن بُعد الجودة ليس بُعدًا مُباشرًا وواضحًا؛ إذ أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على جودة ونوعية الخدمات المالية. ويُمكن قياس هذا البُعد من خلال ثمانية مؤشرات فرعية هي[٢]:

أ- القدرة على تحمل التكاليف.

ب- الشفافية.

ج- السهولة والراحة.

---

١) ياسر عيد طه الشرفا، حنين محمد بدر عجور: دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء: دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، **المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال** (غزة: مركز رفاد للدراسات والأبحاث، المجلد السادس، العدد الأول، ٢٠١٩)، ص ٥.

٢) لمزيد من التفاصيل حول بُعد الجودة ومؤشراته يمكن الرجوع إلى:

- ياسر عيد طه الشرفا، حنين محمد بدر عجور، **مرجع سبق ذكره**، ص ٦
- ماهر عبد المجيد ثلجي، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٥

د- المعاملة العادلة.

هـ- حماية المستهلك.

و- التثقيف المالي.

ز- المديونية.

ح- الاختيار والعوائق المالية.

ثالثًا: تطور مؤشرات الشمول المالي في كينيا

استطاعت كينيا تحقيق تطورات إيجابية فيما يتعلق بمؤشرات الشمول المالي خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩)، وفيما يلي تناولًا لأهم هذه المؤشرات.

أ- مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي:

يقيس هذا المؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف من السكان، ويُمكن من خلاله استنتاج مدى انتشار الخدمات المالية في أي دولة، ويوضح الشكل التالي تطور أعداد ماكينات الصراف الآلي في كينيا خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩).

شكل رقم (١)

تطور عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف من السكان في كينيا خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩)

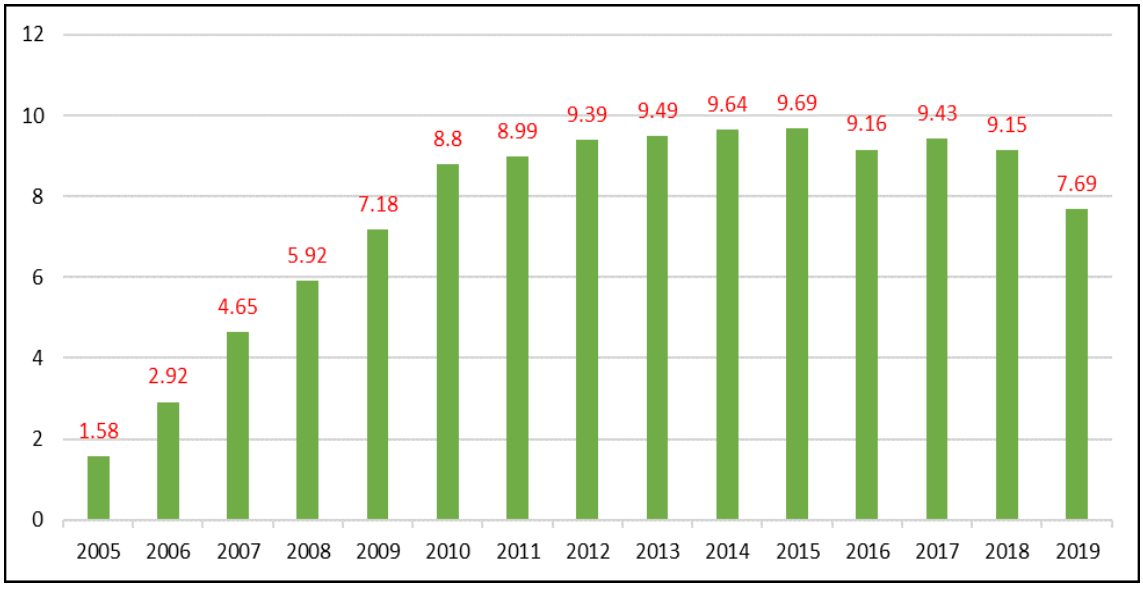

Source: World Bank, World Bank Database
https://data.worldbank.org/country/kenya?view=chart

يتضح من الشكل رقم (١) ارتفاع عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف من السكان في كينيا خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩)؛ حيث ارتفع عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف من السكان إلى ٧,٦٩ ماكينة عام ٢٠١٩ مُقارنةً بـ ١,٥٨ عام ٢٠٠٥، وتنبغي الإشارة هنا إلى أن عدد

الماكينات لكل ١٠٠ ألف من السكان في كينيا قد بلغ أعلى معدل له عام ٢٠١٥ ليصل إلى ٩,٦٩؛ وربما يعود الانخفاض في عدد ماكينات الصراف الآلي في كينيا خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠١٩) إلى الاعتماد على خدمات تحويل الأموال عبر الهواتف المحمولة بشكلٍ كبير، بالإضافة إلى استخدام أشكال أخرى من النقود الإلكترونية.

ب- مؤشر عدد فروع البنوك:

تُمثل الزيادة في عدد فروع البنوك أمرًا هامًا لتحقيق الشمول المالي؛ إذ تُعد مؤشرًا هامًا لتحقيق البُعد الخاص بالوصول للخدمات المالية. ويوضح الشكل التالي تطور عدد فروع البنوك لكل ١٠٠ ألف من السكان في كينيا خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩)

شكل رقم (٢)

تطور عدد فروع البنوك لكل ١٠٠ ألف من السكان في كينيا خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩)

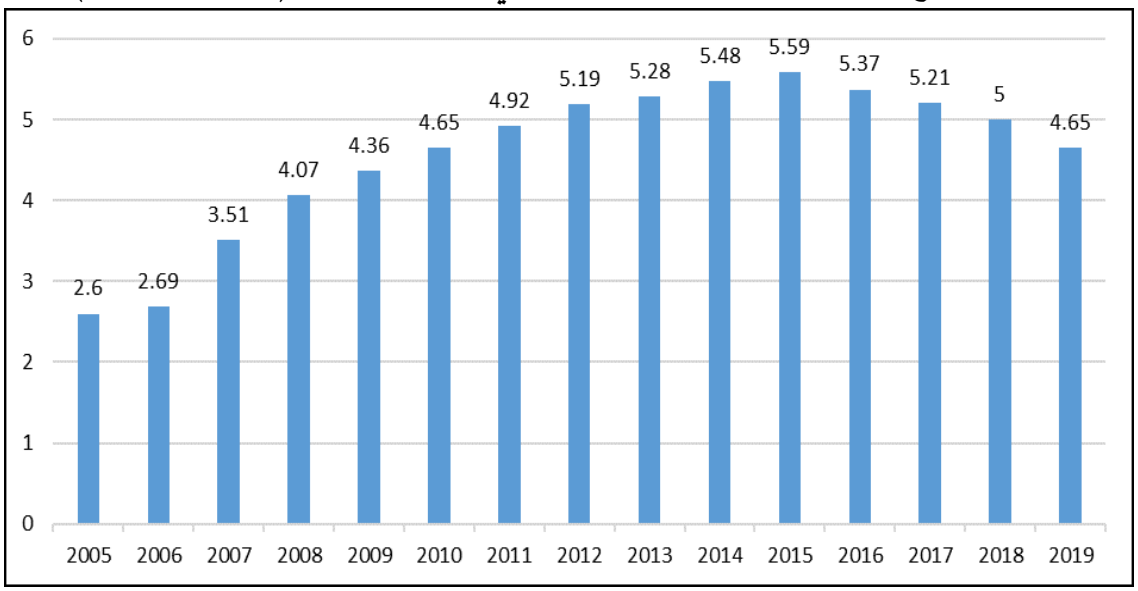

Source: World Bank, World Bank Database
https://data.worldbank.org/country/kenya?view=chart

يتضح من الشكل رقم (٢) ارتفاع عدد فروع البنوك لكل ١٠٠ ألف من السكان في كينيا خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٥)؛ إذ ارتفع عدد الفروع من ٢,٦ لكل ١٠٠ ألف عام ٢٠٠٥ إلى ٥,٥٩ فرع لكل ١٠٠ ألف من السكان عام ٢٠١٥، بينما انخفضت النسبة ذاتها خلال الفترة (٢٠١٥ – ٢٠١٩)؛ حيث انخفضت لتبلغ ٤,٦٥ فرع لكل ١٠٠ ألف من السكان؛ ويرجع ذلك إلى انتشار خدمات تحويل الأموال من خلال الهاتف المحمول، والشراء والبيع من خلال الإنترنت والهواتف المحمولة.

ج- مؤشرات أعداد الحسابات المصرفية:

تُمثل أعداد الحسابات المصرفية البُعد الأول لتحقيق الشمول المالي في أي دولة، ويوضح الجدول التالي مجموعة من المؤشرات الخاصة بعدد الحسابات المصرفية.

جدول (١)

تطور مؤشرات أعداد الحسابات المصرفية في كينيا في الأعوام (٢٠١١، ٢٠١٤، ٢٠١٧)

المؤشر	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧
نسبة من يملكون حسابات مصرفية من الذكور من فئة(+١٥ سنة)	٤٥,٦٥	٧٨,٦٦	٨٥,٨٤
نسبة من يملكون حسابات مصرفية من الإناث من فئة (+١٥ سنة)	٣٩,١٨	٧١,١٣	٧٧,٧٥
نسبة من يملكون حسابات مصرفية من فئة (+١٥ سنة)	٤٢,٣٤	٧٤,٦٦	٨١,٥٧
نسبة من يملكون حسابات مصرفية من أفقر ٤٠% فقراء (+١٥ سنة)	١٩,٤٤	٦٣,١٧	٧٠,٤٥
نسبة من يملكون حسابات مصرفية من أغنى ٦٠% من فئة (+١٥ سنة)	٥٧,٥٣	٨٢,٢٨	٨٨,٩٤
نسبة من يملكون حسابات مصرفية وهم خارج القوى العاملة من فئة (+١٥ سنة)	-	٦١,٥٦	٥٨,٦٧
نسبة من يملكون حسابات مصرفية وهم ضمن القوى العاملة من فئة (+١٥ سنة)	-	٧٧,٥٣	٨٦,٨٧
نسبة من يملكون حسابات مصرفية من أصحاب التعليم الأساسي من فئة (+١٥ سنة)	١٩,٤٤	٦٤,١٧	٦٧,٤١
نسبة من يملكون حسابات مصرفية من أصحاب التعليم الثانوي من فئة (+١٥ سنة)	٦٢,٨٢	٨٥,٧٣	٩١,٥٥
نسبة من يملكون حسابات مصرفية في الريف من فئة (+١٥ سنة)	٣٧,٩٠	٧٢,٧٩	٨١,٢٥

Source: World Bank, Global Financial Inclusion
https://databank,worldbank,org/reports,aspx?source=1228#

يوضح الجدول السابق رقم (١) نسب امتلاك الأفراد لحسابات مصرفية في كينيا وفقًا لاختلاف النوع، والحالة التعليمية، وحالة العمل، ومستويات الدخول، والمنطقة الجغرافية, وفيما يتعلق بالنوع، تشير بيانات الجدول السابق إلى أن نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية من الذكور فوق ١٥ سنة قد بلغت ٨٥,٨٤% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بنحو ٤٥,٦٥% عام ٢٠١١، كما ارتفعت أيضًا نسبة الإناث اللاتي تمتلكن حسابات مصرفية من ٣٩,١٨% عام ٢٠١١ إلى ٧٧,٧٥% عام ٢٠١٧؛ ومن ثم ارتفعت نسبة من يملكون حسابات مصرفية من الذكور والإناث معًا من ٤٢,٣٤% عام ٢٠١١ إلى ٨١,٥٧% عام ٢٠١٧؛ مما يعني أن كينيا قد حققت مستوى جيد من الشمول

المالي خاصةً فيما يتعلق بامتلاك الأفراد لحسابات مصرفية، ولكن على الرغم من ذلك لا تزال هناك فجوة واضحة فيما يرتبط بملكية الذكور والإناث لحسابات مصرفية لصالح الذكور.

أمّا فيما يتعلق بنسبة من يملكون حسابات مصرفية وفقًا لمستوى الدخول والثراء؛ فتشير بيانات الجدول السابق إلى أن نسبة من يملكون حسابات مصرفية من أفقر ٤٠% فقراء (+١٥ سنة) بلغت ٧٠,٤٥% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بحوالي ١٩,٤٤% عام ٢٠١١، أما نسبة من يملكون حسابات مصرفية من أغنى ٦٠% من فئة (+١٥ سنة) عام ٢٠١٧ فقد بلغت ٨٨,٩٤% مُقارنةً بنحو ٥٧,٥٣% عام ٢٠١١، ويشير ذلك إلى أن هناك ارتفاع نسبي في نسبة الفقراء الذين يمتلكون حسابات مصرفية، وأن كينيا بالفعل حققت طفرة جيدة في الشمول المالي.

وفيما يتعلق بنسبة من يمتلكون حسابات مصرفية وهم ضمن القوى العاملة، فقد بلغت ٨٦,٨٧% مُقارنةً بـ ٥٨,٦٧% لمن يمتلكون حسابات مصرفية وهم خارج القوى العاملة عام ٢٠١٧، ويُشير ذلك إلى وجود فجوة كبيرة بين الفئتين، إلا أن ذلك يُعد منطقيًّا؛ لأن جزء ليس بقليل من حسابات الأفراد المصرفية يحصلون عليها من خلال قيام المؤسسات التي يعملون بها بفتح حسابات مرتبات لهم.

أمّا مؤشرات الحسابات المصرفية وفقًا للحالة التعليمية، فيُلاحظ أن نسبة من يملكون حسابات مصرفية من أصحاب التعليم الأساسي من فئة (+١٥ سنة) قد بلغت ٦٧,٤١% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بنسبة أعلى بلغت ٩١,٥٥% لأصحاب الشهادات الثانوية في نفس العام، ويُعد ذلك أمرًا منطقيًّا لارتفاع الوعي المالي مع ارتفاع المؤهل العلمي، ولكن تنبغي الإشارة هنا إلى أن هناك أيضًا طفرة حقيقية خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٧) على مستوى كل فئة منهما على حدة، ففي عام ٢٠١١ بلغت نسبة من يملكون حسابات مصرفية من أصحاب التعليم الأساسي من فئة (+١٥ سنة) ١٩,٤٤% فقط لترتفع وصولًا إلى ٦٧,٤١% عام ٢٠١٧، وفي نفس الوقت ارتفعت نسبة من يملكون حسابات مصرفية من أصحاب التعليم الثانوي من فئة (+١٥ سنة) إلى ٩١,٥٥% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بنحو ٦٢,٨٢% عام ٢٠١١.

ويُعد إنجازًا حقيقيًّا يُحسب للحكومة الكينية، ارتفاع نسبة من يملكون حسابات مصرفية في الريف من فئة (+١٥ سنة) لتصل إلى ٨١,٢٥% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بحوالي ٣٧,٩٠% عام ٢٠١١؛ مما يُشير إلى أن كينيا تتبنى استراتيجية قوية لنشر الخدمات المصرفية حتى في المناطق الريفية والنائية.

د- مؤشرات اقتراض الأفراد من المؤسسات المالية

يُعطي المزيد من اقتراض الأفراد من المؤسسات المالية انطباعًا عن ثقة الأفراد في المؤسسات المالية، والإدماج الحقيقي للأفراد داخل المؤسسات المالية، واستخدامهم للحسابات

المصرفية، ويوضح الجدول التالي تطور مؤشرات اقتراض الأفراد من المؤسسات المالية في كينيا في الأعوام (٢٠١١، ٢٠١٤، ٢٠١٧)

جدول رقم (٢)

تطور مؤشرات اقتراض الأفراد من المؤسسات المالية في كينيا في الأعوام (٢٠١١، ٢٠١٤، ٢٠١٧)

المؤشر	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧
نسبة الإناث المقترضات من المؤسسات المالية وهن فوق ١٥ سنة	٦,٧٩	١٢,٥٦	١٢,٢٩
نسبة الذكور المقترضين من مؤسسات مالية وهم فوق ١٥ سنة	١٢,٨٢	١٧,٥٩	٢١,٨١
نسبة الأفراد المقترضين من مؤسسات مالية وهم من أفقر ٤٠% وفوق ١٥ سنة	٤,٣٤	٨,٩٨	١١,٧٥
نسبة الأفراد المقترضين من مؤسسات مالية وهم من أغنى ٦٠% وفوق ١٥ سنة	١٣,٣٢	١٨,٨٦	٢٠,١٢
نسبة الأفراد المقترضين من مؤسسات مالية وهم داخل القوة العاملة فوق ١٥ سنة	–	١٦,٢١	١٩,٣٣
نسبة الأفراد المقترضين من مؤسسات مالية وهم خارج القوة العاملة وفوق ١٥ سنة	–	٩,٠١	٥,٧٨
نسبة الأفراد من يقترضون من المؤسسات المصرفية وحاصلون على تعليم أساسي وفوق ١٥ سنة	٥,٤٣	١٣,١١	٨,٩٣
نسبة الأفراد من يقترضون من المؤسسات المصرفية وحاصلون على تعليم ثانوي وفوق ١٥ سنة	١٣,٥٩	١٦,٩١	٢٢,٣٢
نسبة من يقترضون من مؤسسات مالية ويقطنون في الريف وفوق ١٥ سنة	٩,٤٨	١٤,٥٨	١٧,١٧

Source: World Bank, Global Financial Inclusion
https://databank,worldbank,org/reports,aspx?source=1228#

يتضح من الجدول السابق رقم (٢) ارتفاع نسبة الإناث الكينيات التي تقترض من مؤسسات مالية لتصل إلى ١٢,٢٩% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بنحو ٦,٧٩% عام ٢٠١١، كما تُشير الإحصائيات إلى ارتفاع نسبة الذكور المقترضين من مؤسسات مالية وهم فوق ١٥ سنة لتصل إلى ٢١,٨١% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بنحو ١٢,٨٢% عام ٢٠١١، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة كل من الذكور والإناث الذين قاموا بالاقتراض من مؤسسات مالية، إلا أنه لا تزال هناك فجوة لصالح الرجال على حساب النساء، كما تشير البيانات إلى زيادة نسبة الأفراد المقترضين من مؤسسات مالية وهم من

أفقر ٤٠% وفوق ١٥ سنة إلى ١١,٥٧% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بحوالي ٤,٣٤% عام ٢٠١١، كما تُشير البيانات إلى زيادة نسبة الأفراد المقترضين من مؤسسات مالية وهم من أغنى ٦٠% وفوق ١٥ سنة من ١٣,٣٢% عام ٢٠١١ إلى ٢٠,١٢% عام ٢٠١٧، كما تُشير بيانات الجدول السابق إلى ارتفاع نسبة الأفراد المقترضين من مؤسسات مالية وهم داخل القوة العاملة فوق ١٥ سنة مُقارنةً بنسبة الأفراد المقترضين من مؤسسات مالية وهم خارج القوة العاملة وفوق ١٥ سنة؛ حيث بلغت لمن هم داخل القوى العاملة ١٩,٣٣% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بحوالي ٥,٧٨% لمن هم خارج القوى العاملة في العام ذاته؛ ويرجع ذلك إلى استطاعة الأفراد داخل القوى العاملة الحصول على قروض من مؤسسات مالية بسهولة أكبر.

أمّا فيما يتعلق بالأفراد الذين يقترضون من المؤسسات المصرفية وحاصلون على تعليم أساسي وفوق ١٥ سنة فهي أقل من نسبة الأفراد من يقترضون من المؤسسات المصرفية وحاصلون على تعليم ثانوي وفوق ١٥ سنة؛ حيث بغت للفئة الأولى ٨,٩٣% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بنحو ٢٢,٣٢% للفئة الثانية؛ ويرجع ذلك إلى أن فرصة الحاصلين على مؤهلات أعلى أكبر في الحصول على اقتراض، كما أن لديهم وعي مالي أكبر من أولئك الحاصلين على تعليم أساسي.

وأخيرًا، ارتفعت نسبة من يقترضون من مؤسسات مالية ويقطنون في الريف وفوق ١٥ سنة خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٧)؛ حيث بلغت ١٧,٧١% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بحوالي ٩,٤٨ فقط عام ٢٠١١؛ مما يُشير إلى انتشار الخدمات المصرفية في الريف والمناطق النائية في كينيا، وزيادة درجة الوعي المالي لدى الأفراد في كينيا.

هـ- مؤشرات أسباب عدم امتلاك حسابات مصرفية

توجد العديد من الأسباب التي تجعل الأفراد لا يقومون بفتح حسابات مصرفية منها عدم وجود أموال كافية، وعدم الحاجة لفتح حسابات مصرفية، وارتفاع رسوم فتح الحسابات المصرفية، ويُعد هامًّا التعرف على هذه المؤشرات؛ وذلك للوقوف على الأسباب الحقيقية التي تدفع الأفراد لذلك وإمكانية علاجها، ويوضح الشكل التالي هذه الأسباب في كينيا في عام ٢٠١٧.

شكل رقم (٣)

أهم الأسباب لعدم امتلاك الأفراد في كينيا لحسابات مصرفية كنسبة ممن لا يملكون حسابات مصرفية لعام ٢٠١٧

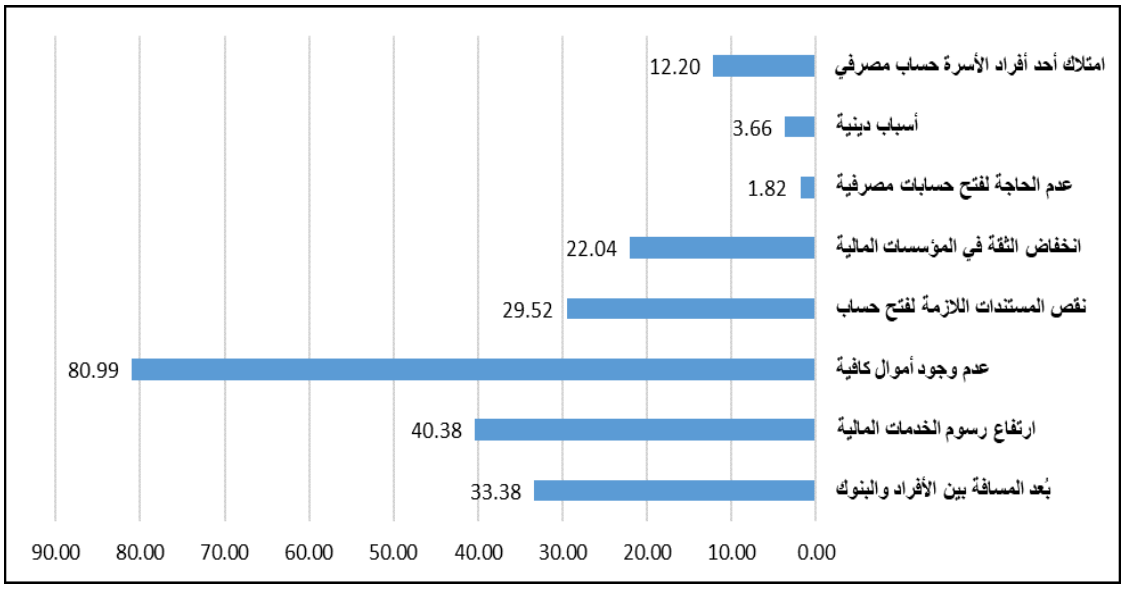

Source: World Bank, Global Financial Inclusion
https://databank,worldbank,org/reports,aspx?source=1228#

يتضح من الشكل السابق رقم (٣) ارتفاع نسبة من يرفضون امتلاك حسابات مصرفية بسبب عدم امتلاك قدر كافي من الأموال في كينيا؛ إذ بلغت هذه النسبة ٨٠,٩٩%، بينما يلي ذلك السبب ارتفاع رسوم الخدمات المالية بنسبة بلغت ٤٠,٣٨%، ثم بُعد المسافة بين الأفراد والبنوك بنسبة بلغت ٣٣,٣٨%، ثم نقص المستندات اللازمة لفتح الحسابات المصرفية بنسبة بلغت ٢٩,٥٢%.

رابعًا: قياس أثر الشمول المالي على الفقر في كينيا

يتم التعرف على نتائج النموذج القياسي الخاص بقياس أثر الشمول المالي على الفقر في كينيا من خلال إجراء مجموعة من اختبارات القياس، ثم التعرف على نتائج المعلمات وذلك على النحو التالي:

أ- اختبارات القياس:

١- اختبار جذر الوحدة لقياس استقرار السلاسل الزمنية

تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخطوة الأولى قبل عملية تقدير معلمات النموذج القياسي، ويتمثل الهدف منها في التعرف على استقرارية السلاسل الزمنية؛ حتى يتم تجنب الانحدار الزائف، وقد تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لجذر الوحدة؛ لتحقيق هذا الهدف، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار جذر الوحدة,

جدول رقم(٣)

نتائج اختبار جذر الوحدة في كينيا

اسم المتغير	القيمة عند المستوى	الحالة عند المستوى	القيمة عند الفرق الأول	الحالة عند الفرق الأول
PR	٠,٠٥٤٢٩	غير مستقر	٠,٠٠٢٠	مستقر
ATMS	٠,٠٠٠	مستقر	–	–
BCB	٠,٤٨٠٥	غير مستقر	٠,٠١٠١	مستقر
CBB	٠,٠٠٠٤	مستقر	–	–
DCB	٠,٠٣٢٣	مستقر	–	–

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views

يتضح من الجدول السابق رقم (٣) أن متغير نسبة الفقر عند الخط الوطني (PR)، ومتغير عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من البالغين (BCB) استقرا عند الفرق الأول؛ حيث جاءت قيمة P- value الخاصة به أقل من ٥% عند الفرق الأول، كما يتضح أن باقي المتغيرات استقرت عند المستوى.

٢- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Histogram – Normality Test):

يهدف هذا الاختبار للتعرف على أن البواقي تتبع توزيع طبيعي أم لا، وذلك من خلال التعرف على قيم كل من (jarque- Bera) و (P-value)، وهل هي أكبر من ٥% أم لا، وقد جاءت قيمة (jarque- Bera) ٠,٤٢٧، وقيمة (P-value) ٠,٨٠٧٤؛ مما يعني أن البواقي تتبع توزيع طبيعي.

٣- اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)

تشير نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي أن قيمة P- value جاءت أكبر من ٥%؛ حيث بلغت ٠,٥٤٨١؛ مما يُشير إلى أنه يتم فرض الفرض البديل، والذي يقول بأنه يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي، ويتم قبول الفرض العدمي القائل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي.

٤- اختبار اختلاف التباين للبواقي (Heteroskedasticity):

تُشير نتائج اختبار اختلاف التباين للبواقي إلى أن قيمة P- value جاءت أكبر من ٥%؛ إذ بلغت ٠,٢٥٨٠، وهو ما يؤدي إلى رفض الفرض البديل القائل بأنه يوجد اختلاف للتباين بين البواقي، وقبول الفرض العدمي القائل بأنه لا يوجد اختلاف للتباين بين البواقي.

ب- نتائج النموذج القياسي المُقدر

يُمكن عرض نتائج النموذج الذي تم تقديره من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares) (OLS) من خلال تناول النقطتين التاليتين:

١- نتائج معنوية النموذج والقوة التفسيرية:

لقد جاءت القوة التفسيرية المُعدلة ($Adjusted\ R^2$) للنموذج ٨١,٨%؛ مما يعني أن المتغيرات المستقلة التي تم اختيارها تُفسر ٨١,٨% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، بالإضافة إلى أن النموذج ككل جاء معنويًا؛ حيث جاءت قيمة F-statistic المحسوبة أكبر من الجدولية؛ إذ بلغت قيمتها ١٥,٦٥، كما أن قيمة معامل دربون واتسون قد جاءت ١,٧٠، وهي مقبولة إحصائيًا؛ مما يُشير إلى أن النموذج لا يُعاني من مشكلة الارتباط الذاتي (Auto Correlation)، وتُشير نتائج النموذج المُقدر أن كل متغيرات النموذج جاءت معنوية عند مستوى ٥%، ما عدا متغير (DCB) الذي جاء غير معنوي.

٢- قيم معلمات النموذج المُقدر:

بعد القيام بتقدير نموذج القياس، جاءت نتائج التقدير على النحو التالي:

$$LPR = -0{,}042516935648 * LATMS + 0{,}0186134338388 * LBCB - 0{,}0709286542934 * LCBB - 0{,}0107503402721 * LDCB + 0{,}00895007252446$$

يتضح من خلال النموذج المُقدر أن هناك علاقة عكسية بين متغير ماكينات الصراف الآلي (ATMS) والفقر؛ حيث إن زيادة متغير (ATMS) بنسبة ١٠% يؤدي إلى انخفاض متغير الفقر (PR) بما نسبته ٠,٠٤% تقريبًا، ويتفق ذلك مع الأدبيات الاقتصادية، والتي تقول بأن زيادة انتشار الخدمات المصرفية من خلال ماكينات الصراف الآلي يؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر.

ويتضح أيضًا أن هناك علاقة طردية بين متغير المقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من البالغين (BCB) ومتغير الفقر (PR)؛ حيث إن زيادة متغير (BCB) بنسبة ١٠% تؤدي إلى زيادة ومتغير الفقر (PR) بـ ٠,١٨% تقريبًا.

أمّا بالنسبة لمتغير عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف من السكان (CBB)، فقد جاء على علاقة عكسية مع متغير الفقر (PR)؛ حيث مع زيادة متغير (CBB) بنسبة ١٠% ينخفض معدل الفقر بنسبة ٠,٠٧% تقريبًا، وربما يتفق ذلك مع ما جاء في العلاقة بالنسبة لمتغير (ATMS)؛ حيث يُعبر المتغيران عن انتشار الخدمات المصرفية.

وتُشير النتائج فيما يتعلق بمتغير عدد المودعين في البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من السكان (DCB) إلى وجود علاقة عكسية مع متغير الفقر(PR)، فمع زيادة متغير (DCB) بنسبة ١٠% ينخفض معدل الفقر بنسبة ٠,١٠%؛ ويرجع ذلك إلى أن زيادة عدد المودعين في البنوك تعني انخفاض معدل الفقر.

خامسًا: تحديات تحقيق الشمول المالي في كينيا

يواصل البنك المركزي الكيني دعم الابتكارات التي من شأنها تحقيق قدر عالٍ من الشمول المالي لغالبية سُكان كينيا، وذلك اتساقًا مع ما جاء برؤية كينيا ٢٠٣٠، والتي تحاول ضمان وجود نظام مالي آمن وفعال وشامل، ولكن على الرغم من ذلك لا تزال كينيا تواجه مجموعة من التحديات والعوائق التي تقف أمام الشمول المالي، وفيما يلي أهم هذه التحديات:

أ- ضعف مؤشر الكثافة المصرفية

يتم قياس الكثافة المصرفية من خلال مؤشر عدد فروع البنوك لكل ١٠٠ ألف من السُكان، وتُشير البيانات إلى ضعف مؤشر الكثافة المصرفية في كينيا؛ حيث يبلغ عدد الفروع لكل ١٠٠ ألف من السكان في كينيا ٤,٦٥[١]، وينبغي أن تصل هذه النسبة إلى ١٠ فروع لكل ١٠٠ ألف من السكان؛ حتى تُصبح النسبة الطبيعية المُتعارف عليها على المستوى العالمي، ويرتبط مؤشر الكثافة المصرفية طرديًّا بالشمول المالي؛ فمع زيادة عدد فروع البنوك؛ تحقق مستوى أعلى من الشمول المالي؛ وبالتالي فضعف مؤشر الكثافة المصرفية يُمثل عائقًا حقيقيًّا أمام الشمول المالي[٢].

ب- صعوبات تنمية قطاع البنوك الكيني:

يُعد النظام المالي الكيني الأكبر والأكثر تطورًا في شرق أفريقيا، وقد تحسن استقراره بشكلٍ ملحوظ خلال السنوات الماضية، ولكن لا تزال هناك العديد من التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في كينيا، والتي من أهمها فروق أسعار الفائدة المرتفعة، وارتفاع تكاليف الخدمات المالية، فضلًا عن هوامش الربح المرتفعة نسبيًّا التي تقوم البنوك بوضعها[٣].

بالإضافة إلى أن الافتقار إلى تبادل المعلومات الائتمانية في كينيا يُعد من العوامل الهامّة التي تؤدي إلى ارتفاع معدل القروض المتعثرة، كما أن هناك قصور في الإطار المؤسسي القانوني، والذي يُحد من نطاق الأصول المتاحة للبنوك كضمانات مقبولة عند القيام بالاقتراض، فضلًا عن أن القطاع المصرفي الكيني يُعاني من وجود ممارسات غير عادلة فيما يتعلق بعمليتي الإقراض والاقتراض؛ ففي الوقت الذي تكون النسبة الأكبر من المدخرات فيه مصدرها صغار

---

1) World Bank, **World Bank Database**
https://data.worldbank.org/country/kenya?view=chart

٢) حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٩٨

3) Sheilla Nyasha, NM Odhiambo: "Banking Sector Reforms in Kenya: Progress and Challenges", Corporate Ownership & Control (Sumy: Virtus Interpress, Vol. 10, No.1, 2012), p. 93

المودعين، تكون النسبة الأكبر من عمليات الاقتراض من نصيب الشركات الكبيرة على حساب صغار الشركات الصغيرة التي تريد الاقتراض[١].

ولا تتوقف التحديات الخاصة بتنمية قطاع البنوك عند هذا الحد؛ إذ تشمل عدم قدرة المقترضين على تكوين سجل ائتماني إيجابي؛ مما يمنعهم من الوصول إلى التمويل المصرفي، ويزيد من تكاليف تبديل المقرضين، بشكلٍ فعال، كما أن هناك مجموعة من المُشكلات الأخرى التي تواجه القطاع المصرفي في كينيا تتعلق بالموارد البشرية؛ حيث يُعد صعبًا قيام القطاع المصرفي هناك بدوره في تحديد نقاط الضعف التي تواجه النظام المالي، وتحليل المخاطر، وتقديم الحوافز والعقوبات المناسبة، وبناء مؤسسات قوية قادرة على تحمل الصدمات وإعطاء الثقة للسوق دون أن تتوافر الموارد البشرية المؤهلة للقيام بهذه المهام[٢].

ج- ارتفاع معدلات الفقر في كينيا:

شهدت كينيا تطورًا ملحوظًا فيما يتعلق بانخفاض معدلات الفقر خلال فترة الدراسة؛ حيث انخفضت نسبة الفقراء في كينيا عند خط الفقر الوطني من ٤٦,٨% عام ٢٠٠٥ إلى ٣٦% عام ٢٠١٩[٣]، ولكن على الرغم من ذلك لاتزال نسبة الفقراء مرتفعة نسبيًّا، وتتمثل المشكلة هنا في أن وجود قدر كبير من الفقراء يجعل من الصعب قيام هؤلاء الأشخاص بإيداع أي أموال في الجهاز المصرفي، كما يُعد صعبًا أيضًا قيام هؤلاء الأفراد باستخدام الخدمات المصرفية التي يوفرها الجهاز المصرفي خاصةً تلك الخدمات التي ترتبط بالاقتراض؛ ويرجع ذلك لسببين أولهما: أن هؤلاء الأفراد لا يمتلكون أصول كافية يستطيعوا رهنها لدى البنوك للاقتراض، وثانيهما: أن دخولهم الضعيفة لا تُمكنهم من الحصول على قروض بقدر كبير من الأموال,

د- الأمية المالية في كينيا:

تواجه كينيا مثل باقي الدول النامية العديد من المشكلات التي تتعلق بكبر حجم السُكان نسبيًّا، والذين بلغوا ٥٣,٧ مليون نسمة وفقًا لإحصائيات البنك الدولي عام ٢٠٢٠، كما يصل معدل الفقر عند الخط الوطني حوالي ٣٦% عام ٢٠١٩[٤].

ويوجد الكثير من السُكان هناك مثقلون بالديون، كما أن كثير من البالغين هُناك ليس لديهم خطة مالية لحماية أنفسهم وعائلاتهم، ويرجع ذلك بدرجة ما إلى عدم اكتساب هذه الأفراد درجة كافية من التعليم المالي، خاصةً وأن المبادئ الأساسية لإدارة الأموال الذكية لا تُعد جزءًا من

1) Ibid, p.94
2) Ibid, p. 95
3) World Bank, World Bank Database
https://data.worldbank.org/country/kenya?view=chart
4) World Bank, World Bank Database
https://data.worldbank.org/country/kenya?view=chart

المناهج الدراسية، ونادرًا ما يتم تربية الأطفال عليها منذ الصغر، ويُعرض ذلك الاستقرار المالي لهؤلاء الأفراد للخطر، كما يؤثر ذلك بشكلٍ سيء على تحقيق قدر أعلى من الشمول المالي(١).

وتتمثل المشكلة الأكبر بالنسبة لعدم فهم الأفراد المفاهيم المالية الأساسية في أن الأفراد لا يكونوا على استعداد لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالادخار والاستثمار والاقتراض، كما أن المعرفة والثقافة المالية مهمة خاصةً في ظل تزايد المنتجات المالية وتعقدها وضغط الحكومة الكينية وباقي حكومات العالم لزيادة عدد الأشخاص الذين يملكون حسابات بنكية، فضلًا عن الأمية المالية تُحمل الأفراد تكاليف كبيرة، كما يجب التنويه إلى أن الأمية المالية لا تنتشر فقط في الاقتصادات النامية ولكنها تنتشر أيضًا في البلدان المتقدمة ذات الأسواق المالية المتطورة(٢).

هـ- كبر حجم القطاع غير الرسمي:

تُمثل مشكلة كبر حجم القطاع غير الرسمي عائقًا كبيرًا أمام الدول النامية؛ وذلك على الرغم من مساهمة هذا القطاع الكبيرة في اقتصادات الدول النامية، وبالنسبة لدولة كينيا؛ يبلغ حجم العمالة في القطاع غير الرسمي ٢,٦ مليون عامل، منهم ما يبلغ ٢,١ مليون عامل في الحضر، أي ما نسبته ٨١,٧% تقريبًا من حجم العمالة في القطاع غير الرسمي، و٤٧٥ ألف عامل في الريف، أي ما نسبته ١٨,٣% من حجم العمالة في القطاع غير الرسمي في الريف(٣).

وتتمثل المشكلات التي تترتب على كبر حجم القطاع غير الرسمي في أن حجم التهرب الضريبي يكون كبيرًا، ويؤثر بصورة واضحة على الإيرادات الوطنية من الضرائب؛ وبالتالي تنخفض قدرة الحكومات على الإنفاق، كما أن قياس حجم القطاع غير الرسمي يُعد صعبًا خاصةً في الدول الأفريقية التي تفتقر إلى وجود بيانات دقيقة، وعلى الرغم أن الاقتصاد غير الرسمي يُمكن أن يوفر إمكانية للأفراد للهروب من الفقر، ولكن يُصاحبه نقص في الحماية الاجتماعية، وانعدام للحقوق القانونية، بالإضافة إلى نقص الخدمات أو المصادر الرسمية للائتمان(٤).

1) **How to Change the World with Better Financial Awareness & Financial Literacy** **https://www.urbanet.info/how-to-change-the-world-with-better-financial-awareness/**
2) Leora Klapper , **Financial Literacy Around The World: Insights From The Standard & Poor's Ratings Services Global Financial Literacy Survey** (Washington D.C: World Bank, 2015) PP 12-15
3) Kenya National Bureau of Statistics: "Informal Sectors Skills and Occupations Survey (ISSOS)", **Basic Report** (Nairobi: Kenya National Bureau of Statistics, 2020), p. 59
4) Kempe Ronald Hope: "Informal Economic Activity in Kenya: Benefits and Drawbacks", **African Geographical Review** (Washington: Taylor & Francis, Vol.33, No.1, 2014), pp. 75-77

وبالنسبة لكينيا تحديدًا؛ تُعد الدراسات التجريبية للتهرب الضريبي قليلة نسبيًا، ومن ناحية أخرى وجدت دراسة (Iarossi, 2009) أن الشركات الكينية غير الرسمية تعلن عن ٢٠٪ فقط من مبيعاتها[١].

وفيما يخص العلاقة بين القطاع غير الرسمي والشمول المالي في كينيا؛ تُمثل صعوبة قدرة الشركات ومنظمات الأعمال على الوصول إلى التمويل العقبة الأكبر أمام الشركات غير الرسمية؛ حيث ترى ٦٠% من الشركات غير الرسمية التي شملتها دراسة للبنك الدولي عام ٢٠١٦ أن الوصول للتمويل هو العقبة الأكبر لديها، كما أن ٩% فقط من الشركات غير الرسمية هي التي تستخدم البنوك كمصدر للتمويل، كما وجدت الدراسة أن السبب الرئيسي لاهتمام المؤسسات غير الرسمية بإضفاء الطابع الرسمي، هو زيادة فرص الحصول على التمويل, أمّا الشركات التي ترغب في أن تظل غير رسمية يكون سببها في ذلك الضرائب وتكلفة التسجيل[٢].

سادسًا: سُبل مواجهة تحديات الشمول المالي

يُمكن مواجهة التحديات التي تواجه تطبيق الشمول المالي في كينيا من خلال مجموعة من الإجراءات:

أ- زيادة الخدمات المصرفية:

تُعد الخطوة الأولى تجاه تحقيق الشمول المالي أن تتوافر الخدمات المصرفية بشكل مناسب وكافٍ لأفراد المجتمع، وفي كافة المناطق داخل الدولة سواء الحضرية منها أو الريفية، وفي سبيل تحقيق ذلك قامت الحكومة الكينية بما يلي:

١- تعزيز المنافسة بين الشركات التي تُقدم تمويل للأفراد، وذلك من خلال إلغاء الحد الأقصى لأسعار الفائدة في نوفمبر ٢٠١٩؛ مما سيؤدي إلى قيام هذه الشركات بتقديم خدمات أكبر[٣].

٢- طرح بنك كينيا المركزي ٤٤ منتج جديد في السوق، وهذه المنتجات قد عززت من الخدمات المصرفية الرقمية، وبأقل رسوم، وذلك خلال عام ٢٠٢٠؛ بهدف تقليل التلامس الجسدي قدر المُستطاع[٤].

1) Giuseppe Iarossi: **"An Assessment of The Investment Climate in Kenya"**, (Washington D.C: World Bank, 2009)
2) World Bank: **"Informal Enterprises in Kenya"** (Washington D.C: World Bank, 2016), p.26
3) Central Bank of Kenya**:** Bank Supervision Annual Report 2019, **Op cit**., pp. 51- 52
4) Central Bank of Kenya: Bank Supervision Annual Report 2020, **Op cit.,** p. 23

ب- تنمية قطاع البنوك الكيني:

تحاول الحكومة الكينية إصلاح القطاع المالي؛ بحيث يُصبح قطاعًا أكثر نشاطًا وتنافسية؛ وهو ما سيُعزز عملية تمويل الاستثمارات المطلوبة في كينيا، بالإضافة إلى خلق وتعزيز فرص العمل، وقد وضعت رؤية كينيا ٢٠٣٠ مجموعة من الأهداف التي تتعلق بالقطاع، والتي ينبغي تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠ من أجل تنمية القطاع، وهذه الأهداف هي[١]:

أ- رفع معدلات الادخار من ١٧٪ إلى ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في غضون عقد، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات تشمل زيادة الودائع المصرفية من ٤٤٪ إلى ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض تكلفة رأس المال المقترض، وخفض نسبة السكان المحرومين من التمويل من ٨٥٪ إلى أقل من ٧٠٪.

ب- إجراء تحول لعدد كبير من البنوك الصغيرة في كينيا إلى عدد قليل من البنوك الأكبر والأقوى, سيتم تقديم المراجع الائتمانية, ستعمل كينيا أيضًا على تبسيط التمويل غير الرسمي والتدخل، وزيادة رسملة سوق الأوراق المالية من ٥٠٪ إلى ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ج- تبسيط إجراءات الحصول على التمويل غير الرسمي من خلال منظمات الادخار والائتمان التعاونية، ومؤسسات التمويل الأصغر.

د- زيادة المهارات المالية لدى العاملين في القطاع المالي.

ج- تخفيض معدلات الفقر:

رغم أن كينيا قد شهدت تطورًا ملحوظًا فيما يتعلق بانخفاض معدلات الفقر خلال فترة الدراسة؛ حيث انخفضت نسبة الفقراء في كينيا عند خط الفقر الوطني من ٤٦,٨% عام ٢٠٠٥ إلى ٣٦% عام ٢٠١٩، إلا أن نسبة الفقراء لاتزال مرتفعة نسبيًا[٢].

ويتمثل الهدف الرئيسي من رؤية ٢٠٣٠ التي وضعتها كينيا في تحقيق المساواة والقضاء على الفقر، من خلال تقليل عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى أصغر نسبة من إجمالي السكان، كما تهدف كينيا إلى تحقيق المساواة في الفرص في الوصول إلى الخدمات العامة، وتوفير الأنشطة المدرة للدخل على أوسع نطاق ممكن، وذلك عن تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وذلك كله عن طريق مجموعة من الآليات هي[٣]:

١- إدخال بعض التدابير الإصلاحية من أجل توسيع هذه الفرص إلى المناطق والمجتمعات التي لا تتوافر فيها هذه الفرص.

---

1) **Kenya Vision 2030 (The Popular Version),** p. 16

2) World Bank, World Bank Database https://data.worldbank.org/country/kenya?view=chart

3) Francis M. Mwega: **"Financial Regulation In Kenya: Balancing Inclusive Growth With Financial Stability"**, Working Paper (London: Routledge, No.407, 2014), pp. 2-4

٢- زيادة حجم "الأموال المفوضة" المخصصة للمجتمعات المحلية.

٣- زيادة التحاق الفتيات والأطفال بالمدارس من المجتمعات البدوية والمجتمعات الريفية الفقيرة والأحياء الفقيرة.

٤- توسيع تغطية "الرعاية الصحية الأساسية".

٥- التوزيع العادل للمياه والصرف الصحي وخدمات الصرف الصحي.

٦- إجراء تحسينات في النقل العام.

٧- تحقيق التكافؤ والإنصاف بين الجنسين في إقامة العدل.

د- زيادة الوعي المالي:

ينبني البرنامج الوطني للتعليم المالي في كينيا على شراكة عامة / خاصة بين الحكومة وقطاع الشركات والمنظمات المدنية (المنظمات غير الحكومية، والمنظمات النسائية، والكنائس، والمدارس)، على أن تكون هذه المؤسسات خاضعة لهيئة تنسيق، ويتمثل الدور الرئيسي لهذه المؤسسات في تصميم المناهج وتقديمها، وتدريب المعلمين[١].

ولا تتوقف مسألة الوعي المالي في كينيا على هذه المؤسسات فقط، بل يدخل في ذلك الوزارات المتخصصة، والأجهزة الرقابية، والبنك المركزي؛ حيث تقوم هذه المؤسسات بدعم الميزانية والتشريع، والإدماج في المدارس، وذلك على المستوى الوطني، وتتمثل الأهداف الأساسية للتعليم المالي في كينيا في[٢]:

- جمع الأموال.
- تسويق التثقيف المالي لأصحاب المصلحة.
- الدعوة للسياسات التي تعزز حقوق المستهلك والمسئوليات تجاه الخدمات المالية.

1) Financial Sector Deeping: "Financial Education in Kenya", **Scoping Exercise Report** (Nairobi: Financial Sector Deeping, 2008), pp. 13-14

2) Financial Sector Deeping, **Op cit**., p.14

سابعًا: النتائج

تُشير نتائج الدراسة إلى أن كينيا قد استطاعت تحقيق قدر متميز من الشمول المالي خلال فترة الدراسة، وقد جاءت نتائج النموذج القياسي لتدعم ذلك؛ حيث جاءت النتائج لتشير أن هناك علاقة عكسية بين متغير ماكينات الصراف الآلي (ATMS) والفقر، وتشير النتائج أيضًا إلى أن هناك علاقة طردية بين متغير المقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من البالغين (BCB) ومتغير الفقر (PR)؛ أمّا بالنسبة لمتغير عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف من السكان (CBB)، فقد جاء على علاقة عكسية مع متغير الفقر (PR)، فضلًا عن أن هناك علاقة عكسية بين عدد المودعين في البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من السكان (DCB) ومتغير الفقر(PR).

ثامنًا: التوصيات

توصي الدراسة بعدد من التوصيات، هي على النحو التالي:

١- الاستفادة من البنوك الأكثر انتشارًا مثل بنك الائتمان الزراعي، بالإضافة إلى هيئة البريد المصرية، والتي لها أكثر من ٤٠٠٠ فرع في جميع أنحاء الجمهورية في تقديم الخدمات المالية ومساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٢- الاستفادة من مجموعة البنك الدولي كمؤسسة دولية إنمائية رائدة تقوم على تطبيق الشمول المالي بتصميم استراتيجيات إصلاح حسب ظروف كل بلد من أجل تعزيز وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل, لا سيما إذا كانت تعكس الأولويات الاستراتيجية المحددة على أساس مواطن قوة وضعف كل بلد في مختلف مجالات السياسات الأساسية، ويمكن الاستمرار في تحسين هذا الإطار للمساعدة في قياس التقدم المحرز وتحديد أولويات الإصلاح في فرادى البلدان والتنسيق بين الهيئات (لأغراض اتساق السياسات وتجنب التداعيات غير المقصودة)، والممارسات الرقابية وأطر الإفلاس.

٣- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المصرفية الجادة والمعمقة لدراسة إمكانية تخصص حصص من الأدوات والخدمات والتسهيلات المصرفية، مع التوسع في تقديم الدعم والحوافز للنساء في سبيل دمجهن في سياق برنامج الشمول المالي مع تخصيص جوائز ومكافآت للبنوك وشركات التأمين والجهات ذات الصلة التي تمثل ريادات وطنية في دعم وتمكين النساء.

تاسعًا: المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

١. جلال الدين بن رجب: "دراسة حول احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية" (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠١٨).

٢. ماهر عبد المجيد ثلجي: أثر الشمول المالي على خطر الائتمان في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة (إربد: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة اليرموك، ٢٠١٩).

٣. محمد محمد أحمد باغه: "مدخل استراتيجي لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالي"، مجلة المدير الناجح (القاهرة: جمعية إدارة الأعمال العربية، العدد ١٦١، ٢٠١٨).

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

1. Financial Sector Deeping: “Financial Education in Kenya”, Scoping Exercise Report (Nairobi: N,P, 2008).
2. Francis M, Mwega: “Financial Regulation In Kenya: Balancing Inclusive Growth With Financial Stability”, Working Paper (N,C: Routledge, No,407, 2014).
3. Giuseppe Iarossi: “An Assessment of The Investment Climate in Kenya”, (Washington D,C: World Bank, 2009)
4. Kempe Ronald Hope: “Informal Economic Activity in Kenya: Benefits And Drawbacks”, African Geographical Review (N,C: Taylor & Francis, Vol,33, No,1, 2014).
5. Kenya National Bureau of Statistics: “Informal Sectors Skills and Occupations Survey (ISSOS)”, Basic Report (Nairobi: Kenya National Bureau of Statistics, 2020).
6. Kenya Vision 2030 (The Popular Version).
7. Leora Klapper , Financial Literacy Around The World: Insights From The Standard & Poor’s Ratings Services Global Financial Literacy Survey (Washington D,C: World Bank, 2015).
8. Sheilla Nyasha, NM Odhiambo: “Banking Sector Reforms in Kenya: Progress and Challenges”, Corporate Ownership & Control (N,C: N,P, Vol, 10, No,1, 2012).
9. World Bank: “Informal Enterprises in Kenya” (Washington D,C: World Bank, 2016).
10. World Bank Database https://data,worldbank,org/country/kenya?view=chart

11- World Bank, Global Financial Inclusion
https://databank,worldbank,org/reports,aspx?source=1228#

12- World Bank Database
https://data,worldbank,org/country/kenya?view=chart

13- World Bank Database
https://data,worldbank,org/country/kenya?view=chart

14- How to Change the World with Better Financial Awareness & Financial Literacy
https://www,urbanet,info/how-to-change-the-world-with-better-financial-awareness/